

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي عبد السلام بن محمد المرشدي الموقر
رئيس جهاز الاستثمار العماني

راعي أعمال منتدى عُمان للقيمة المحلية المضافة
في دورته الثانية

أصحاب السمو والمعالي..

المكرمون أعضاء مجلس الدولة..

أصحاب السعادة..

الحضور الكريم..

يطيبُ لي أن أرحبَ بكم أجمل ترحيبٍ في هذا المنتدى الذي تحمل دورته الثانية عنوان "تمكين الكوادر وتوطين الصناعات وصناعة الفرص"، وذلك بالتزامن مع بدء مرحلة التعافي التدريجي من التداعيات السلبية التي فرضتها جائحة كورونا على مختلف القطاعات، ولا شك أن تجمعنا هنا اليوم يهدف إلى البحث عن الآليات والوسائل الكفيلة ببلوغ الأهداف التي نتطلع لها جميعًا، بما يحقق الطموح المشروع في غدٍ أكثر إشراقًا.

ودعوني بدايةً أسلط ضوءًا كاشفًا على مفهوم "القيمة المحلية المضافة" والذي هو ترجمة للمصطلح الإنجليزي In-Country Value، ويُعرف اختصارًا بـ"ICV"..
والحقيقة أنه على الرغم من أن المصطلح شائع

الاستخدام في العديد من الدول، تحت مسمى "المكُون المحلي"، لكننا هنا في السلطنة استخدمنا الترجمة العربية للمصطلح الإنجليزي، لنخرج بمصطلح "القيمة المحلية المضافة"، إلا أن البعض - لا سيما غير المتخصصين - يختلط عليه البعض، خاصة مع وجود ضريبة القيمة المضافة.. ولكن ولإزالة الالتباس في المعنى، نوضح أن هذا المصطلح يعني ببساطة استخدام المكونات المحلية في عمليات التصنيع أو قيام مشروع ما بضخ جزء من النفقات الاستثمارية داخل الدولة، بما يعود بالنفع على الدورة الاقتصادية، سواء من خلال تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو توفير فرص العمل، أو بناء الشراكات، أو إعادة الإنتاج، أو توسيع القاعدة الشرائية.

كل هذه النتائج الإيجابية تتحقق مع تطبيق برامج وخطط
ومشاريع القيمة المحلية المضافة.

معالي راعي المنتدى.. الضيوف الأعداء.

في إطار الجهود الحثيثة من قبل مختلف المؤسسات في
القطاعات العام والخاص، لتحفيز النمو الاقتصادي
وتعميق الاقتصاد، وتلبية الاحتياجات السوقية
والمجتمعية، تأتي مشاريع القيمة المحلية المضافة
لتضيف بُعدًا تنمويًا ذا أثرٍ واضح على مسيرة التطوير
والتحديث.

وهنا ينبغي علينا أن نضع خطأ فاصلاً بين المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومشاريع القيمة المحلية المضافة؛ حيث إن الأولى - أي المسؤولية الاجتماعية - تركز جُل اهتمامها على المشاريع الداعمة للفئات المستحقة أو تقديم الدعم المالي والمساعدات، وغيرها. في حين أن مشاريع القيمة المحلية المضافة، تركز في جوهرها على تعظيم الفائدة الاقتصادية للمشروعات، من خلال توزيع الإنفاق بطريقة تضمن تعزيز الإنتاجية وتوفير الوظائف، عبر زيادة المشتريات من السلع والخدمات المقدمة داخل البلد، بل وفي بعض الأحيان داخل الولاية الواحدة أو المنطقة الواحدة، بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية بمعناها الشامل.

الحضور الكريم..

في ظل التحديات التي عاصرناها خلال الثمانية عشر شهراً الماضية، تأكد لنا جميعاً أن العمل والمثابرة بكل جدٍ واجتهاد هما السبيل نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فإن برامج ومشاريع القيمة المحلية المضافة، تعمل كمسرّعات لبلوغ تلك الأهداف، والتي يمكن تلخيصها في 3 نقاط رئيسية:

أولاً: تمكين الكوادر؛ حيث إن ضخ نفقات واستثمارات داخل الدولة من شأنه أن يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تقديم كل ما تحتاج إليه الشركات الكبرى والمشروعات العملاقة، من خدمات وبيع، وهذا بدوره

يسهم في رفد هذه الشركات بالعائدات التي تمكّنها من النمو، ومن ثمّ توظيف الشباب، وتمكينهم من إدارة المشاريع، ولنا أن نتخيل حجم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المتحققة من ذلك، سواء في صورة حركة تجارية نشطة وانتعاش اقتصادي، أو نمو اجتماعي يتمثل في بناء أسر مستقرة تعيش في رخاء واطمئنان.

ثانيًا: توطين الصناعات؛ فخلال عقود ماضية، كنا نستورد كل ما نحتاجه تقريباً في الكثير من الصناعات والمشاريع، ولم تكن الصناعة الوطنية قد وجدت لها موطأ قدم تستطيع من خلاله إثبات تفوقها وبرهنة تميزها، لكن مع توجه الدولة نحو دعم القطاع الصناعي وتأسيس المدن الصناعية وغيرها، بدأت الصناعات

الوطنية في الإعلان عن نفسها، وأخذت هذه الصناعات تعزز دورها من خلال تلبية احتياجات المشاريع الكبرى، ومن ثم بدأنا نتحدث عن توطين الصناعات، وأهمية التصنيع المحلي، وساعد في ذلك الخطط الطموحة التي نفذتها الدولة لدعم القطاع الصناعي، وإن كان ما زال بحاجة إلى المزيد.

ثالثًا: صناعة الفرص.. وهنا نتحدث الشراكة المتكاملة بين جميع الأطراف، الحكومة والشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ إنه بإمكان هذه الأطراف أن تصنع فرصًا أفضل للمستقبل، من خلال تطبيق أهداف وفلسفة برامج القيمة المحلية المضافة، فعلى سبيل المثال عندما تخصص شركة كبرى الأموال

والاستثمارات الخاصة بمشاريع القيمة المحلية المضافة،
فإنها تسهم في صناعة الفرص مع المؤسسات المستفيدة
والتي بدورها تقدم الخدمات والسلع المنتجة محلياً،
وتساعد في تعزيز نمو قطاعات اقتصادية أخرى، وخلق
بيئة جاذبة للعمل والتميز، فضلاً عن توفير العملة
الأجنبية التي كانت تذهب في عمليات الاستيراد
للمنتجات والسلع.

معالي رئيس جهاز الاستثمار العماني الموقر..

الحضور الأعزاء .

إنني من هذا المنبر أدعو كافة الشركات في مختلف القطاعات الإنتاجية، إلى تبني برامج ومشاريع القيمة المحلية المضافة، وفق رؤية استراتيجية متوسطة وطويلة الأمد، تضمن ضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات والأموال في الاقتصاد المحلي، كما أناشد الجهات المعنية بضرورة تقديم الحوافز والتسهيلات للشركات التي تطبق برامج القيمة المحلية المضافة، لما تسهم به من دور كبير في تنشيط الاقتصاد وتعزيز نموه، وزيادة الإنتاج، حتى نصل إلى الغايات المنشودة الثلاثة التي تحدثنا عنها قبل قليل..

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتوجّه بوافر الشكر والتقدير لمعالي عبدالسلام بن محمد المرشدي الموقر، رئيس جهاز الاستثمار العماني، على رعايته الكريمة لهذا المنتدى، الذي نأمل أن يحقق أهدافه ويخرج بتوصيات طموحة تلبي التطلعات..

والشكر موصول كذلك إلى المتحدثين والمشاركين في المنتدى.. والראعة والداعمين الذين أسهموا في نجاح أعمال هذا المنتدى..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،